

الاتجاهات الحديثة للتدقيق الداخلي

ودورها في تقييم مخاطر الرقابة الداخلية

أ. عامر حاج دحو د. قالون جيلالي

طالب دكتوراه - مخبر التكامل الاقتصادي	أستاذ محاضر، مخبر التكامل الاقتصادي
الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية أدرار،	الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية أدرار،
E.mail: dahosam@hotmail.fr	E.mail: k_djilali@yahoo.fr

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الاتجاهات الحديثة للتدقيق الداخلي ومدى مساهمتها في تقدير مخاطر الرقابة الداخلية، وذلك من خلال فهم أسلوب التدقيق المبني على المخاطر وكيفية تقديره لمخاطر الرقابة الداخلية. وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الهدف الرئيسي من ظهور هذا الأسلوب يتمثل في مساعدة المؤسسة في تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر وتقييم مخاطر الرقابة الداخلية بهدف الرفع من فعاليتها عن طريق تقييم نقاط الضعف وأوجه القصور. الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية، مخاطر الرقابية الداخلية.

Résumé :

Cette étude visait à savoir les tendances modernes de l'audit interne et sa contribution pour l'évaluation des risques de contrôle interne, et cela par la compréhension de la méthode d'audit basé sur les risques et comment il estime les risques de contrôle interne. Les résultats de l'étude ont montré que le principal objectif de l'émergence de cette approche est d'aider l'entreprise pour améliorer l'efficacité de la gestion des risques et l'évaluation des risques de contrôle interne, Afin d'améliorer

leur efficacité en évaluant les points de faiblesses et les insuffisance.

Mots-clés: audit interne, système de contrôle interne, les risques de contrôle interne .

مقدمة

إن المتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال الجديدة حتمت على المؤسسات الاقتصادية الزيادة في حجم عملياتها ومعاملاتها، مما أدى إلى ارتفاع مستوى المخاطر التي أصبحت تتعرض إليها. ومن بين هذه المخاطر التي أصبحت المؤسسات تواجهها نجد مخاطر الرقابة الداخلية التي تنجم سواء عن عدم الفهم الجيد للأنظمة الرقابية داخل المؤسسة أو عدم تطبيقها بشكل جيد بسبب حدوث أوجه قصور في نظام الرقابة الداخلية. ومن هذا المنطلق فإنه أصبح يتحتم إيجاد أدوات وأساليب حديثة تساهم في تقييم مخاطر الرقابة الداخلية لغرض تقديرها ومساعدة المؤسسة في تصحيح الانحرافات. ومن بين هذه الأساليب والأدوات نجد التدقيق الداخلي الذي يعتبر نشاط داخلي مستقل يساعد المؤسسة في تقييم كفاءة وفعالية مختلف العمليات والأنشطة الداخلية للمؤسسة. ولكن أصبحت تلك الاتجاهات والأساليب التقليدية في التدقيق الداخلي تستهلك الكثير من التكلفة والوقت، مما أدى إلى ظهور أساليب جديدة تركز على الأماكن الأكثر خطورة في المؤسسة عبر منهجية مبنية على تقييم المخاطر لغرض تدقيقها وتحسين فعالية الأنظمة الرقابية الداخلية داخل المؤسسة.

وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في شكل السؤال الرئيسي

التالي:

كيف تساهم الأساليب الحديثة في مجال التدقيق الداخلي في تقدير
مخاطر الرقابة الداخلية؟

ويندرج تحت هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

- ما هي الاتجاهات الحديثة لنظام الرقابة الداخلية؟
- ما هي إجراءات مهمة التدقيق المبني على المخاطر؟
- كيف يساهم أسلوب التدقيق المبني على المخاطر في تحسين
فعالية نظام الرقابة الداخلية؟
- فرضيات الدراسة: انطلاقاً من الإشكالية المطروحة يمكن وضع
الفرضيتين التاليتين:

- يركز التدقيق الداخلي المبني على المخاطر على المناطق
الأكثر خطورة داخل المؤسسة لتحسين فعالية إدارة المخاطر.
- يساهم أسلوب التدقيق المبني على المخاطر في تحسين
العمليات الداخلية للمؤسسة عبر تقدير مخاطر الرقابة الداخلية
والإبلاغ عن النتائج.

أهمية الدراسة: يستمد الموضوع أهمية بالغة نظراً للأسباب التالية:

- يعتبر مفهوم التدقيق الداخلي المبني على المخاطر مفهوم
حديث، لم يتم فهمه بعد مما توجب شرح أهم نقاطه ومحاوره.
- أهمية التطورات الحاصلة في المفاهيم الحديثة للأنظمة الرقابية.
- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:
- التعرف على التدقيق المبني على المخاطر.
- إبراز مختلف الأساليب في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

- تفعيل أهمية التدقيق المبني على المخاطر في تقييم مخاطر الرقابة عن طريق اكتشاف نقاط الضعف وتصحيحها.
- الإشارة إلى الأسلوب الحديث في تقييم مخاطر الرقابة الداخلية (التقييم الذاتي للرقابة والمخاطر).
- منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف المفاهيم الحديثة لأنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق المبني على المخاطر وأساليبه.
- تقسيمات الدراسة: لغرض تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية وهي:
 - المحور الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية.
 - المحور الثاني: المقاربات الحديثة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر.
 - المحور الثالث: دور المقاربات الحديثة للتدقيق الداخلي في تقييم مخاطر الرقابة الداخلية.

أولاً: ماهية نظام الرقابة الداخلية

1- المفهوم الحديث لنظام الرقابة الداخلية

1-1 التعريف الحديث لنظام الرقابة الداخلية حسب لجنة رعاية

المؤسسات (COSO):

لقد تم إعطاء مجموعة من التعريفات لنظام الرقابة الداخلية، ولكن يبقى تعريف لجنة رعاية المؤسسات والتي يرمز إليها ب (COSO)

الأكثر شمولاً وتم تبنيه من عدة هيئات ومؤسسات دولية، وقبل التطرق إلى تعريف نظام الرقابة الداخلية سنقدم أولاً (COSO) عن طريق إعطاء لمحة مبسطة عنها.

1-1-1 مفهوم (COSO): هي اختصار للعبارة Comittee of Sponsoring Organization Of the Tredway Commission، وهي لجنة المنظمات الراعية للجنة تريداوي. تأسست في عام 1985 لرعاية اللجنة الوطنية لإعداد التقارير المالية الاحتياطية، بحيث تعتبر لجنة غير ربحية وتضم أكبر خمس جمعيات مهنية في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التدقيق والمحاسبة، حيث تم وضع أدوات ومفاهيم من قبل (COSO) ليتم من خلالها تقييم أنظمة الرقابة الداخلية لتكون شاملة لجميع النواحي الرقابية¹.

1-1-2 تعريف نظام الرقابة الداخلية حسب مفهوم لجنة (COSO): الرقابة الداخلية هي عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة والإدارة والأفراد الآخرين في المؤسسة والتي يتم صميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في النواحي التالية²:

- مدى كفاءة العمليات وفعاليتها؛
- مدى الاعتماد على التقارير المالية؛

¹ خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص337.

² محمد سمير دهيرب، «تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة (COSO) اعتماد نموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية ومدى إمكانية تطبيقه في المؤسسات الخدمية والإنتاجية العاملة في القطاع»، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 6، 2012، ص 257.

- مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.
كما يمكن إعطاء مجموعة من التعريفات الأخرى لنظام الرقابة الداخلية الصادرة من الهيئات الدولية المهمة بمهنة المحاسبة والتدقيق.
1-2 تعريف نظام الرقابة الداخلية حسب معهد الخبراء المحاسبين الأمريكيين

"نظام الرقابة الداخلية يشمل خطط التنظيم وكل الأساليب والطرق، والإجراءات المنسقة والمستخدمه داخل المؤسسة قصد المحافظة على أصولها، وضمان دقة وسلامة المعلومات المحاسبية وتفعيل النجاعة العملية، واحترام السياسات المسطرة من طرف الإدارة العليا للمؤسسة".¹

1-3 تعريف نظام الرقابة الداخلية حسب الهيئة الدولية للمراجعة
"يحتوي نظام الرقابة الداخلية على الخطة التنظيمية، ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية العامة للمؤسسة، بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم والفعال للأعمال. وتشمل هذه الأهداف كل من احترام السياسة الإدارية، حماية الأصول، وقاية أو اكتشاف الغش والأخطاء، وتحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية".²

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 1999، ص، 228-229.

² فتحي رزق السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 12 .

1-4- تعريف نظام الرقابة الداخلية حسب اللجنة الاستشارية للمحاسبين البريطانيين

تتكون الرقابة الداخلية من مجموعة أنظمة الرقابة المالية وغيرها، الموضوعة من طرف الإدارة من أجل إدارة أعمال المؤسسة بكيفية منظمة وفعالة، ضمان احترام سياسات التسيير، حماية الأصول وضمان الصحة والوضعية الكاملة للمعلومات المسجلة بقدر الإمكان.¹

من خلال ما تناولناه من تعاريف يمكننا إعطاء تعريف شامل لنظام الرقابة الداخلية ويمكننا تعريفه على أنه "نظام داخل المؤسسة يتجسد من خلال وضع مجموعة من الخطط وتوفير مجموعة من الوسائل والطرق التي تهدف إلى قيادة المؤسسة وتحقيق أهدافها، عن طريق حماية أصولها من السرقة وضمان صحة المعلومات المحاسبية والمالية، مع احترام السياسات الموضوعة من طرف الإدارة لغرض زيادة الكفاءة الإنتاجية".

2- أهداف نظام الرقابة الداخلية:

يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

¹ زين يونس، عوادي مصطفى، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية، مكتبة بن موسى السعيد، الوادي، الجزائر، 2009، ص 60.

- أ- إدارة العمل بالمؤسسة بشكل منظم وكفاء بما يساعد في خلق رقابة على جميع العناصر بما يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة¹؛
- ب- حماية أصول المؤسسة من السرقة والتلف والاختلاس والضياع²؛
- ت- التوفيق بين تصرفات العاملين وأهداف الوحدة الاقتصادية التشغيلية والإنتاجية التي تسعى لتحقيقها³؛
- ث- التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية⁴.

¹ رزق أو بريد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص205.

² علي حسين الدوغجي، إيمان مؤيد الخيرو، «تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق نموذج coso»، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، العدد 70، 2013، ص 405.

³ فيحاء عبد الخالق يحيى البكوع، منهل مجيد أحمد، «تفعيل نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية (دراسة نظرية تحليلية)»، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، العدد 92، 2012، ص 175.

⁴ ابتسام أحمد فتاح، رجاء جاسم محمد، «تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات، دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات»، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، العدد 20، 2012، ص239.

ويمكن تلخيص مجموعة من الأهداف الأخرى تتمثل فيما يلي:¹

- تشجيع العمل بكفاءة؛
- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية؛
- التحكم في المؤسسة.

3- مقومات نظام الرقابة الداخلية

تعتبر مقومات نظام الرقابة الحجر الأساس فهي تعتبر كالأعمدة داخل المبنى بحيث تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها.

3-1 هيكل تنظيمي كفء

يعتبر وجود هيكل تنظيمي كفء في أي مؤسسة هو أساس عملية الرقابة، والهيكل التنظيمي الكفء هو الهيكل الذي يتم فيه تحديد المسؤوليات والسلطات المختلفة لكافة الإدارات والأشخاص بدقة وبصورة واضحة، وتتوقف طبيعة الهيكل التنظيمي على طبيعة المؤسسة وحجمها ومدى الانتشار الجغرافي لها وعدد القطاعات أو الفروع التابعة له.²

3-2 كفاءة الأفراد

بحيث يجب أن تتوفر المؤسسة على مجموعة من الموظفين ورؤساء الإدارات العاملين بالمؤسسة ذات درجة عالية من الكفاءة.³

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005، ص ص 91-92.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، ص 81.

³ شعباني لطفي، «المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك الدورة "مبيعات-مقبوضات"»، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 106.

3-3 نظام محاسبي متكامل

يجب أن يتوفر النظام المحاسبي المتكامل على مجموعة من الأسس والتي تتمثل في مجموعة من المستندات المؤيدة للعمليات المالية الدورية، ومجموعة مترابطة من الدفاتر والسجلات المحاسبية والتقارير والقوائم المالية، بالإضافة إلى دليل محاسبي يوضح كافة عناصر الحسابات¹.

3-4 سياسات وإجراءات لحماية الأصول

وجود مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف لحماية أصول المؤسسة من السرقة والاختلاس، بحيث تعتبر من الدعامات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية².

4- مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق لجنة (COSO)

يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمس مكونات تهدف لتحقيق الفعالية في الأنظمة الرقابية، بالإضافة إلى أدوات تقييم نظام الرقابة الداخلية، وتتمثل في:³

- بيئة الرقابة؛

¹ سامح رفعت أبو بجبر، إيمان أحمد محمد رويحه، «دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر»، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس بعنوان المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، جامعة القاهرة، مصر، 2014، ص12.

² بوبكر عميروش، «دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا»، سطيف، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص86.

³ محمد سمير دهيرب، مرجع سابق، ص259.

- تقييم المخاطر؛
- أنشطة الرقابة؛
- المعلومات والاتصال؛
- المراقبة.

4-1 بيئة الرقابة

تعتبر بيئة الرقابة أساساً للمكونات الأخرى إذ أنها توفر الانضباطية والهيكلية وأيضاً المناخ الذي يؤثر على الكيفية التي يتم بها وضع الاستراتيجيات والأهداف فضلاً عن أنها تقوم بمراقبة الأنشطة الهيكلية¹.

4-2 تقييم المخاطر

حسب هذا المقياس فإن الإدارة تقوم بتقييم المخاطر كجزء من تصميم نظام الرقابة الداخلية وتشغيله لتقليل الأخطاء والمخالفات². ويتضمن هذا المقياس ما يلي:³

- تحديد المخاطر الأساسية في الوقت الملائم؛
- تحديد التأثيرات المالية الهامة للمخاطر؛
- تحديد أهداف الرقابة.

4-3 أنشطة الرقابة

تتمثل أنشطة الرقابة في مجموعة من الإجراءات خاصة، تشمل

¹ خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص 350.

² علي حسين الدوغجي، إيمان مؤيد الخيرو، مرجع سابق، ص 409.

³ جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الجديدة، الدار الجامعية، 2001، ص ص 345-346.

جميع المستويات الإدارية والوظيفية، حيث تلعب دورا هاما في التحكم وتقييم المخاطر، بالإضافة إلى دورها الفعال في تحقيق الأهداف المرسومة. وتحتوي أنشطة الرقابة على ستة مكونات أساسية وتتمثل في: الأهداف، الموارد، نظام المعلومات، التنظيم، الإجراءات والمراقبة¹.

4-4 المعلومات والاتصال

ويتمحور هذا العنصر بان المعلومات الملائمة قد تم تحديدها والسيطرة عليها وإيصالها بالشكل والإطار الزمني المناسبين بحيث يتمكن الأفراد من إنجاز وتحمل واجباتهم ومسؤولياتهم بفاعلية. وتشمل هذه الناحية وجود نظام اتصال فعال داخل المؤسسة وخارجها².

4-5 المراقبة

تعد المراقبة المكون الأخير من مكونات نظام الرقابة الداخلية وتتضمن المراقبة تقويم عملية تصميم وتشغيل نظام الرقابة، وتنفيذ عملية المراقبة لدراسة ما إذا كانت مكونات الرقابة الداخلية تعمل طبقا لتصميم الموضوع لها، وتتم من خلال عملية المراقبة المستمرة أو عمليات تقييم مستقلة أو المزج بينهم³.

¹ Chekroun meriem, « le rôle de l'audit interne dans le pilotage et la performance du système de contrôle interne: cas d'un échantillon d'entreprise algériennes », thèse de doctorat en science de gestion, université d'Abou Bakr Belkaid Tlemcen, Algérie, 2013-2014 , p 159.

² سليمان سند السبوع، «أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على أهداف الرقابة، حالة الشركات الصناعية الأردنية»، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، الأردن، العدد 1، 2011، ص 109.

³ علي حسين الدوغجي، إيمان مؤيد الخيرو، مرجع سابق، ص 409.

ثانيا: المقاربات الحديثة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر
إن التغيرات التي حدثت في عالم المال والأعمال كان لابد وأن
يوافقها تطور في ميدان التدقيق الداخلي لمواكبة هذه التطورات. وهذا ما
ستناوله من خلال التطرق إلى المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي، وتطور
معاييرها الصادرة من معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة
الأمريكية (IIA) (Institute Of Internal Auditors).

1- المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي

لقد تعددت التعاريف التي أعطت تعريف للتدقيق الداخلي بسبب كثرة
التغيرات والتطورات التي طرقت عليه، وسنحاول أن نتطرق إلى أهم
التعاريف الصادرة عن الهيئات الدولية.

1-1 تعريف التدقيق الداخلي: يعرف التدقيق الداخلي بأنه "نشاط
تقني داخلي للمشروع لخدمة إدارته، ويقوم بها إدارة داخل المشروع
تسمى إدارة التدقيق الداخلي. ومجالها عمليات ونظم معلومات وأنشطة
وأقسام المشروع ككل"¹.

2-1 تعريف التدقيق الداخلي حسب (COSO): "التدقيق الداخلي هو
عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة، يتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولا
حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في النواحي التالية: كفاءة العمليات

¹ محمد السيد سريرا وآخرون، المراقبة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،
مصر، 2013، ص121.

وفاعليتها، والاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها¹.

1-3 تعريف التدقيق الداخلي حسب المعهد المدققين الداخليين في أمريكا: إن التعديلات والإضافات على المعايير الدولية للممارسة المهنية في التدقيق الداخلي، وذلك استناداً للمفهوم الحديث للتدقيق الداخلي والذي يعرفه بأنه: "نشاط مستقل وموضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها. ويساعد التدقيق الداخلي المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، الرقابة وعمليات التحكم"².

من خلال هذه التعاريف يمكننا تلخيص تعريف شامل وعام بحيث يمكن اعتبار التدقيق الداخلي هو نشاط داخل المؤسسة يتميز بالاستقلالية يهدف إلى تحسين كفاءة العمليات داخل المؤسسة لغرض مساعدة المؤسسة لتحقيق أهدافها، وذلك من خلال التأكد من احترام الأنظمة الرقابية داخل المؤسسة وتقييم وظيفة وعمليات إدارة المخاطر في المؤسسة لغرض تحسين أداؤها.

¹ إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، «دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)»، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011، ص 19.

² أحمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص ص 28-29.

2- أهداف التدقيق الداخلي: يهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الإدارة في:¹

- زيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط إستراتيجية المؤسسة وتوفير المعلومات التي تساعد في تنفيذ تلك الإستراتيجية؛
- تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر؛
- تقييم وتحسين فاعلية الرقابة؛
- تقييم وتحسين فاعلية عمليات توجيه أنشطة المؤسسة ومراقبتها.

3- وظائف التدقيق الداخلي

- من خلال التعريف الصادر من معهد المدققين الداخليين في أمريكا فإن وظائف التدقيق الداخلي تتجسد في:²
- الفحص والتقييم، حيث تحدد الوظيفة الأولى طبيعة التدقيق الداخلي، أما الوظيفة الثانية فتتمثل التطور في عمل التدقيق الداخلي، وعليه فإن مفهوم التقييم يتضمن التأكد من أن كل جزء من نشاط المؤسسة هو موضع مراقبة.

¹ إيهاب ديب مصطفى رضوان، «أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)»، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2012.

² محمد حسين علي الصواف، «أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية»، مجلة التقني، جامعة بغداد، العراق، العدد 9، 2011، ص5.

4- تطور معايير التدقيق الداخلي

إن الاستجابة للآزمات المالية والمستجدات التي حصلت في الاقتصاد العالمي وكحل لها في تطوير عملية التدقيق الداخلي أصدر معهد المدققين الداخليين معايير حديثة لمواكبة المستجدات الاقتصادية إذ أصدرت معايير التدقيق الحديثة في مجموعتين¹. وتم إصدارها في ديسمبر 2003 والتي أصبحت نافذة في جانفي 2004².

المجموعة الأولى: معايير خاصة بالممارسة المهنية، والتي تتعلق بالمهارات والصفات الواجب التوفر فيها للمدقق الداخلي (مجموعة الألف)³.

المجموعة الثانية: معايير الأداء (مجموعة الألفين)، والتي تصف طبيعة النشاط التدقيق الداخلي والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء الأنشطة، ودائما ما تكون متنوعة بمعايير التنفيذ التي تتولى تطبيق معايير الصفات ومعايير الأداء⁴.

5- أسلوب التدقيق المبني على المخاطر

يعتبر أسلوب التدقيق الداخلي المبني على المخاطر أسلوب حديث بحيث يركز على الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وإمكانية حدوثها، بحيث أصبح يجب أن على المدقق أن يقوم بتحديد المخاطر التي تساعد في

¹ إيهاب ديب مصطفى رضوان، مرجع سابق، ص 17.

² أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 28.

³ Pierre schick, Jacques vera, Olivier bourrouilh- parège, **audit interne et référentiels de risques, vers la maitrise des risques et la perormance de l'audit**, Edition Dunod, Paris, France, 2^e édition, 2014, p34.

⁴ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 35.

بناء خطة والتخطيط حسب هذا الأسلوب لغرض قيامه بمهمته والإشارة إلى النتائج في تقريره.

5-1 تحديد المخاطر

هذه الخطوة تساعد المؤسسة في تحديد المناطق (الإجراءات، الوظائف، الفروع) الأكثر عرضة للمخاطر، كما تساعد في بناء خطة والتخطيط حسب أسلوب التدقيق المبني على المخاطر. وتعتبر بنشاط مهم وصعب ولكنه ضروري جدا للاستغلال الأمثل لموارد التدقيق. تحديد المخاطر يتطلب منها أن يقوم الجميع بالمشاركة في إعدادها لغرض الاستجابة لتحديات المؤسسة وتعرضها للمخاطر. ويقوم على خطوتين أساسيتين وهما:¹

- يجب على المديرين تحمل المسؤوليات في تحديد المخاطر
لهدف تدقيقها؛

- مساعدة المديرين عبر التأكد من أن التدقيق الداخلي يشارك
المسؤوليات في تغطية المخاطر داخل المؤسسة.

5-2 التخطيط حسب أسلوب التدقيق المبني على المخاطر

أشارت المعايير الدولية للتدقيق الداخلي على ضرورة التخطيط قبل البدء بمهمة التدقيق وذلك من خلال إعداد خطة مبنية على المخاطر بالإضافة إلى عملية التخطيط لمهام التدقيق المبني على المخاطر.

¹ Pierre Schick, Jacques Vera, Olivier Bourroulih-Parége, *op cit*, p p 70-78.

أ- إعداد خطة حسب التدقيق المبني على المخاطر

إن الأسلوب الحديث في بناء خطة الخطة السنوية لإدارة التدقيق الداخلي يقوم الآن على أساس المخاطر، لذلك أشار معهد المدققين الداخليين الأمريكيين (IIA) ضمن معايير وإرشادات التدقيق الداخلي وضمن المعايير 2010، 2210 إلى ضرورة بناء خطة وفق أسلوب المخاطر كما يلي:

- على مدير التدقيق الداخلي مراعاة أن تكون خطة التدقيق الداخلي مبنية على أساس المخاطر، وذلك من أجل تحديد أولويات العمل بما يتوافق مع أهداف المؤسسة ويضمن تحقيقها.¹

- يجب أن توضع خطة لمهام نشاط التدقيق الداخلي على الأقل سنوياً، على أن تكون مرتكزة على تقييم موثق للمخاطر، ويجب أن تؤخذ توجهات الإدارة العليا ومجلس الإدارة في الاعتبار في هذه العملية.²

ب- التخطيط

أشار المعيار الدولي للتدقيق الداخلي رقم 2210 من المعايير الإرشادية (IIA)، إلى مراعاة الأمور التالية عند التخطيط لمهام التدقيق المبني على المخاطر كالتالي:

¹ زاهر عطا الرمحي، «تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية»، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2004، ص164.

² المعيار الدولي المهني لممارسة التدقيق الداخلي (IIA) رقم 2010، التخطيط، التفسير رقم 1.

- يجب تحديد الإجراءات التي سيتم اتخاذها لتحقيق أهداف المهمة¹؛
- يجب أن يأخذ المدقق الداخلي في اعتباره عند تطوير أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود أخطاء همة أو احتيال أو حالات عدم تقيد أو مخاطر أخرى²؛
- كما أشار المعيار 2210 إلى إمكانية قيام المدققين الداخليين بالاستفادة من برامج التقييم الذاتي للرقابة وفي جمع المعلومات عن المخاطر والرقابة عليها لغايات التركيز على الأنشطة والقطاعات ذات المخاطر العالية³.

3-5 دور التدقيق الداخلي في تقييم عمليات إدارة المخاطر

- وضحت المعايير الإرشادية التي جاء بها معهد المدققين الداخليين الأمريكيين (IIA) إلى مكانة التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية عملية إدارة المخاطر في المعيار رقم 2120 بحيث أشارت إلى أنه يجب على نشط التدقيق الداخلي تقييم فاعلية عمليات إدارة المخاطر وأن يساهم في تحسينها، وذلك من خلال⁴:
- أن أهداف المؤسسة تساند رسالة المؤسسة وتتوافق معها؛
 - أن المخاطر الهامة يتم تحديدها وتقييمها؛

¹ زاهر عطا الرمحي، مرجع سابق، ص173.

² المعيار الدولي المهني لممارسة التدقيق الداخلي (IIA) رقم 2210، أهداف مهمة التدقيق، التفسير رقم2.

³ زاهر عطا الرمحي، مرجع سابق، ص174.

⁴ المعيار الدولي المهني لممارسة التدقيق الداخلي (IIA) رقم 2120، إدارة المخاطر.

- أن الاستجابة المناسبة إزاء المخاطر يتم اختيارها بما يحقق التوافق بين المخاطر ومدى استعداد المؤسسة لتقبل المخاطر.

كما أشار المعيار إلى ضرورة أن يقوم التدقيق الداخلي بتقييم احتمال حدوث الاحتيال وكيفية إدارة مخاطر الاحتيال من طرف المؤسسة¹. واستخدام المعرفة المكتسبة من الأعمال الاستشارية والتحذير من وجود مخاطر ذات شأن آخر².

4-5 إيصال النتائج

أشار المعيار رقم 2440 من المعايير الاستشارية (IIA) بأنه يجب على إدارة التدقيق الداخلي إبلاغ النتائج بحيث يجب مراعاة ما يلي:

- تقييم المخاطر المحتملة بالنسبة للمؤسسة.
- الرقابة على نشر النتائج من خلال فرض قيود على استخدامها³.

كما أشار المعيار إلى أن الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤول عن تبليغ النتائج النهائية إلى الأطراف التي يمكن التأكد من أنها ستولي لها اعتبارا مناسباً⁴.

¹ المعيار الدولي المهني لممارسة التدقيق الداخلي (IIA) رقم 2120، إدارة المخاطر، التفسير رقم 2.

² أحمد حلمي جمعة مرجع سابق، ص44.

³ المعيار الدولي المهني لممارسة التدقيق الداخلي (IIA) رقم 2440، نشر النتائج، التفسير رقم 2.

⁴ المعيار الدولي المهني لممارسة التدقيق الداخلي (IIA) رقم 2440، نشر النتائج، التفسير رقم 1.

ثالثاً: دور المقاربات الحديثة للتدقيق الداخلي في تقييم مخاطر الرقابة الداخلية

تطُرقت المعايير الدولية للتدقيق الداخلي لدور وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر الرقابة الداخلية من خلال مجموعة من الخطوات التي سنتطرق إليها.

1- تعريف مخاطر الرقابة الداخلية

تم تعريفها على أنها "احتمال أن إجراءات الرقابة الداخلية، المطبقة في المؤسسة محل التدقيق، قد تفشل في اكتشاف الأخطاء المادية والمخالفات، وذلك من خلال النظام المحاسبي لمعالجة البيانات".¹

2- علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية

إن مسؤولية المدقق حول نظام الرقابة الداخلة تم تحديدها من خلال المعايير الاستشارية الصادرة عن (IIA) بحيث حسب المعيار 2120 فإن نشاط التدقيق الداخلي ينبغي أن يساعد بإرساء آليات فعالة للرقابة عن طريق تقييم فعالة وكفاية تلك الآليات، وكذلك عن طريق تعزيز التحسين المستمر للمؤسسة.²

¹ - محمد عبد الفتاح محمد، التدقيق مدخل قياس وضبط المخاطر، كلية التجارة جامعة عين الشمس، مصر، بدون ناشر، 2002، ص26.

² أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص45.

3- أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

حتى يتسنى للمدقق أن يقوم بفهم ووصف نظام الرقابة الداخلية وجب عليه أن يتعرف على إجراءات هذا النظام حتى يتمكن من تقييمه، ويتم ذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب وأهمها:

أ- أسلوب التقرير الوصفي: يحصل المدقق بموجب هذا الأسلوب على وصف تفصيلي مكتوب بالإجراءات الرقابية لكل نوع رئيسي من العمليات، ومن بعدها يتسنى للمدقق أن يلخص كل جزء من أجزاء النظام ك (قوي)، (كاف)، (ضعيف)¹.

ب- أسلوب خرائط التدفق: هي عبارة عن وسيلة توضيحية تبين تدفق الإجراءات والمعلومات، وتساعد المدقق في فهم الإجراءات الرقابية لمختلف العمليات والوظائف، وتستعمل فيها مجموعة من الرموز المتعارف عليها عالمياً على شكل (2-3)².

ت- أسلوب قوائم الاستقصاء: وهي قائمة نموذجية تشمل مجموعة من الأسئلة والتي تتناول جميع نواحي النشاط داخل المؤسسة³. ويستخدم المدقق مجموعة من قوائم الاستقصاء المكتوبة كنوع من

¹ حسين يوسف القاضي، حسين أحمد دحدوح، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص299.

² إدريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية، ط4، بيروت، لبنان، 1996، ص67.

³ زين يونس، عوادي مصطفى، مرجع سابق، ص84.

الوسائل التي يقوم من خلالها بتوثيق إجابات العمل، وتكون الإجابات عبارة عن (نعم) أو (لا)، أو يطبق ولا يطبق¹.

4- وضع تقدير مبدئي لمخاطر الرقابة

يتعين على المدقق وضع تقدير مبدئي لمخاطر نظام الرقابة بحيث يؤيد الفهم الذي حصل عليه، والذي يفترض أن يحدث بسبب ضعف الإجراءات الرقابية لمختلف أنواع العمليات الرئيسية للمؤسسة²، ولوضع هذا التقدير يتعين على المدقق القيام بالتالي:

4-1 اختبارات التطابق: ويستعمل فيها المدقق مجموعة من الاختبارات لغرض الحصول على الأدلة، ويستعمل فيها المدقق مجموعة الإجراءات وهي:³

- الاستفسار من الأفراد عن كيفية أداء الأعمال؛
- فحص المستندات والسجلات والتقارير؛
- ملاحظة عادات العمل، إعادة تأدية الضوابط الرقابية؛
- التأكد من تطبيق إجراءات النظام.

4-2 استخراج نقاط الضعف والقوة: تمد الاختبارات سابقة الذكر المدقق إمكانية الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره، عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة، هذه بالإضافة إلى نقاط الضعف (ضعف التصور) التي توصل إليها عند التقييم الأولي لنظام الرقابة

¹ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2009، ص 219.

² رزق أبوزيد الشحنة، مرجع سابق، ص 219-220.

³ حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سابق، ص 306-307.

الداخلية¹.

5- تقدير مخاطر الرقابة الداخلية

يتعين على المدقق إعادة النظر في التقدير المبدئي الذي حدده لمخاطر نظام الرقابة الداخلية في ضوء مخاطر الرقابة الفعلية التي قام باختبارها². بمجرد ما يحصل المدقق على معلومات وصفية وأدلة تدعم تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية، يتم تقييم خطر الرقابة لكل هدف مرتبط بعمليات المؤسسة. بحيث بعد تحديد أنواع الرقابة الرئيسية وأوجه القصور الرئيسية يتم تحديد مستويات خطر الرقابة الداخلية لكل هدف تدقيق مرتبط بعمليات المؤسسة، بالنظر إلى احتمال منع أو اكتشاف مخالفة كبيرة من خلال أنواع الرقابة الرئيسية³.

6- مصفوفة خطر الرقابة الداخلية

يستخدم العديد من المدققين مصفوفة خطر الرقابة خلال عملية تقدير خطر الرقابة. حيث تؤثر معظم أنواع الرقابة في أكثر من هدف للتدقيق يرتبط بعمليات المؤسسة. ويجعل هذا التعقد مصفوفة خطر الرقابة أداة مفيدة لمساعدة المدقق على تقدير خطر الرقابة. وتستخدم مصفوفة خطر الرقابة في المساعدة على تعريف كل من أوجه القصور والقوة في الرقابة الداخلية وفي تقدير خطر الرقابة⁴.

¹ محمد أمين مازون، «التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر»، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2011، ص ص36-37

² رزق أبوزيد الشحنة، مرجع سابق، 225.

³ ألفين أرينز، جيمس لويك، مدخل متكامل في المراجعة، ترجمة، محمد محمد عبد القادر وآخرون، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص ص 401-402.

⁴ ألفين أرينز، جيمس لويك، مرجع سابق، ص 404.

7- التقييم الذاتي للرقابة والمخاطر

التقييم الذاتي للرقابة والمخاطر هي أداة تستخدم من قبل المؤسسات غرض تعزيز فعالية عمليات إدارة المخاطر في فرق العمل، المشاريع والعمليات داخل المؤسسة¹. كما أشار معيار التدقيق الداخلي رقم 2210 إلى إمكانية قيام المدققين الداخليين من برامج التقييم الذاتي للرقابة في جمع المعلومات عن المخاطر والرقابة².

7-1 تعريف التقييم الذاتي للرقابة والمخاطر: تعرف عملية التقييم الذاتي للرقابة والمخاطر كما يلي "المؤسسات التي تقوم باستخدام التقييم الذاتي للرقابة والمخاطر من خلال استخدام نماذج تقييم موثقة بحيث تمكن الإدارة أو فرق العمل أو كليهما بالدخول مباشرة في العمليات التشغيلية"³. وتتميز هذه العملية بخاصيتين مهمتين، بحيث أن الرقابة الداخلية ليست حكرًا على مسؤول نشاط معين، وضرورة مشاركة الجميع في الكشف عن الثغرات والانحرافات⁴.

7-2 خطوات التقييم الذاتي للرقابة والمخاطر

فيما يلي الخطوات العملية لتطبيق التقييم الذاتي للرقابة والمخاطر:⁵
أ- تحديد مراكز العمل عن طريق وضع برنامج زمني لعملية التطبيق وفقًا للأولويات،

¹ K H Spencer Pickett, **The essential handbook of internal auditing**, John Wiley and Sons Ltd, The Atrium, England, 2005, p158.

² زاهر عطا الرمحي، مرجع سابق، ص 174.

³ المرجع نفسه، ص 113.

⁴ Jacques Renard, **théorie et pratique de l'audit interne**, édition d'organisation, septième édition, Paris, France, 2010, p325.

⁵ زاهر عطا الرمحي، مرجع سابق، ص 127-126.

ب- ورش العمل بحيث تضم أعضاء من الموظفين المسؤولين وتضم أيضا المدققين إضافة إلى ضابط إدارة المخاطر الذي يعمل كمنسق،

ت- التطبيق وصولاً إلى مصفوفة المخاطر والتقارير الرقابية ويتم بناء مصفوفة المخاطر من خلال ورش العمل عبر تحديد المخاطر واحتمالية الخطر.

خاتمة:

عالج هذا الموضوع العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للتدقيق الداخلي وتقدير مخاطر الرقابة الداخلية، وتبين من خلال هذه الدراسة بأن منهج التدقيق المبني على المخاطر يعتبر اتجاه حديث في مجال التدقيق الداخلي بحيث تقوم منهجيته على مجموعة من الخطوات العلمية التي تستهدف المناطق الأكثر خطورة في المؤسسة. كما تساعد منهجيته في تقدير وتقييم مخاطر الرقابة الداخلية باعتبار أن المدقق الداخلي مسؤول عن تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين فعاليته. وبعد المعالجة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- إن أسلوب التدقيق المبني على المخاطر يقوم على منهجية واضحة المعالم بحيث يأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر عند بناء خطة والتخطيط لإنجاز مهمة التدقيق الداخلي.

- إن المدقق الداخلي حسب أسلوب التدقيق المبني على المخاطر مسؤول عن تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر وذلك من خلال قيامه

بمساعدة المؤسسة عن طريق فحص وتقييم عمليات إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحسينها.

- إن تقييم مخاطر الرقابة الداخلية يعتبر أداة أساسية في مهمة التدقيق المبني على المخاطر، بحيث إن المدقق الداخلي مسؤول عن تقييم أنظمة الرقابة الداخلة والإبلاغ عن نقاط الضعف وأوجه القصور للإدارة بغرض تصحيح الانحرافات وتحويل نقاط الضعف على نقاط قوة.

- يركز التدقيق المبني على المناطق الأكثر خطورة بالمؤسسة، بحيث يعمل على تحسين كفاءة عمليات المؤسسة بما يساهم في تحسين الأنظمة الرقابية داخل المؤسسة ويساعدها في تحقيق أهدافها.

- يعتبر أسلوب التقييم الذاتي للرقابة والمخاطر اتجاه حديث في تقييم مخاطر الرقابة الداخلية وتعتبر آلية مهمة في منهجية التدقيق المبني على المخاطر والتي تساعد في الحد من المخاطر ومحاولة الوصل بها إلى أدنى درجة ممكنة.

المقترحات:

- ضرورة تبني هذا الأسلوب الذي يساعد في تقدير المخاطر وبالتالي مساعدة المؤسسات في إدارة مخاطرها.

- إلزامية فهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي التي تشرح كيفية تطبيق هذا الأسلوب.

- يجب الاعتماد على هذا الأسلوب في تقدير مخاطر الرقابة الداخلية نظرا لفعاليته الكبيرة في تحديد المخاطر والتقليل منها.

- ضرورة تخصيص الوقت الكافي من المدقق للمؤسسة المدققة نظرا لكونه يستهلك الكثير من الوقت.

- تنظيم دورات تكوينية التي تهدف إلى شرح هذا الأسلوب خاصة وكونه أسلوب حديث.

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أحمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.
2. إدريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية، ط4، بيروت، لبنان، 1996.
3. ألفين أرينز، جيمس لوبك، مدخل متكامل في المراجعة، ترجمة، محمد محمد عبد القادر وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.
4. جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الجديدة، الدار الجامعية، 2001.
5. حسين يوسف القاضي، حسين أحمد دحدوح، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.
6. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 1999.

7. خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.
8. رزق أو بزيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015.
9. زين يونس، عوادي مصطفى، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية، مكتبة بن موسى السعيد، الوادي، الجزائر، 2009.
10. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاته، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.
11. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2009.
12. فتحي رزق السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
13. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005.
14. محمد السيد سريا وآخرون، المراقبة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

15. محمد عبد الفتاح محمد، التدقيق مدخل قياس وضبط المخاطر، كلية التجارة جامعة عين الشمس، مصر، بدون ناشر، 2002.
- ثانياً: المجالات العلمية
16. ابتسام أحمد فتاح، رجاء جاسم محمد، «تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات»، دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، العدد 20، 2012.
17. سليمان سند السبوع، «أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على أهداف الرقابة، حالة الشركات الصناعية الأردنية»، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، الأردن، العدد 1، 2011.
18. علي حسين الدوغجي، إيمان مؤيد الخيرو، «تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO»، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، العدد 70، 2013.
19. فيحاء عبد الخالق يحيى البكوع، منهل مجيد أحمد، «تفعيل نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية (دراسة نظرية تحليلية)»، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، العدد 92، 2012.
20. محمد حسين علي الصواف، «أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية»، مجلة التقنى، جامعة بغداد، العراق، العدد 9، 2011.

21. محمد سمير دهيرب، «تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة (COSO) اعتماد نموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية ومدى إمكانية تطبيقه في المؤسسات الخدمية والإنتاجية العاملة في القطاع»، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 6، 2012.

ثالثاً: مؤتمرات وملتقيات

22. سامح رفعت أبو بحجر، إيمان أحمد محمد رويحه، « دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر»، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس بعنوان المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، جامعة القاهرة، مصر، 2014.

رابعاً: رسائل وأطروحات

23. إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، «دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)»، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011.

24. إيهاب ديب مصطفى رضوان، «أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)»، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2012.

25. بوبكر عميروش، «دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا»، سطيف، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011.

26. زاهر عطا الرمحي، «تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية»، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2004.

27. شعباني لطفي، «المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك الدورة "مبيعات-مقبوضات"»، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003-2004.

28. محمد أمين مازون، «التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر»، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2011.

خامسا: المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي

29. المعيار الدولي المهني لممارسة التدقيق الداخلي IIA رقم 2010، التخطيط.

30. المعيار الدولي المهني لممارسة التدقيق الداخلي IIA رقم 2210، أهداف مهمة التدقيق.

31. المعيار الدولي المهني لممارسة التدقيق الداخلي IIA رقم 2120،
إدارة المخاطر.

32. المعيار الدولي المهني لممارسة التدقيق الداخلي IIA رقم 2440،
نشر النتائج.

ب- المراجع باللغة الأجنبية

33. Chekroun meriem, «le rôle de l'audit interne dans le pilotage et la performance du système de contrôle interne: cas d'un échantillon d'entreprise algériennes», thèse de doctorat en science de gestion, université abou bakr belkaid tlemcen, Algérie, 2013-2014 .
34. Jacques Renard, théorie et pratique de l'audit interne, édition d'organisation, septième édition, Paris, France, 2010.
35. K H Spencer Pickett, **The essential handbook of internal auditing**, Johon Wiley and Sons Lt, The Atrium, England, 2005.
36. Pierre schick, Jacques vera, Olivier bourrouilh- parège, **audit interne et référentiels de risques, vers la maîtrise des risques et la performance de l'audit**, Edition Dunod, Paris, France, 2^e édition, 2014.